



لتشمل مراقبة حقوق الإنسان □
جمعية صحراوية تطالب الأمم المتحدة بتوسيع صلاحيات المينورسو □

طلبت الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف المغرب الأمم المتحدة بضرورة توسيع صلاحيات البعثة الأممية للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

وعقدت الجمعية مؤخرا مؤتمرا مؤتمرها العام الأول بعد الحظر الذي طال عملها من طرف السلطات المغربية خلال السنتين الأخيرتين حيث حاصرت مقرها ومنعت أعضائها من ولوجه وقطعت التيار الكهربائي في محاولات منها لإسكات صوت الضحايا وطمس الحقيقة حول الجرائم المرتكبة طيلة عقود في حق الشعب الصحراوي.

وقالت الجمعية في بيانها المختامي: نستحضر ما يحيط بنا من متغيرات ذات ارتباط وثيق بالواقع الحقوقي المعاش في الصحراء الغربية ونسجل بقلق شديد خرق وقف إطلاق النار من طرف الجيش المغربي في 13 نوفمبر 2020 باعتبار ذلك خرقا سافرا للاتفاق العسكري رقم 01 الموقع بين الاحتلال المغربي وجبهة البوليساريو وذلك في إطار مخطط السلام الأممي الأفريقي لإجراء استفتاء تقرير المصير وتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية .

كما نسجل - يضيف البيان - استمرار سلطات الاحتلال في مصادرتها لحقوق الإنسان من خلال الحصار والإغلاق المستمر وبشكل ممنهج بمنع وطرد الوفود الحقوقية والإعلامية الأجنبية إلى جانب استمرارها في التنكر لحق المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان في التجمع والتنظيم وتماديها في سياسة المنع المنتهجة ضد الحقوق المدنية والسياسية كالحق في التظاهر السلمي وحرية التعبير والرأي وحرية التنقل واستهداف المتظاهرين المطالبين بالحق في تقرير المصير والاستقلال بالاختيار والاعتقال والتعذيب وتلفيق التهم والمحاكمات الصورية والتهديد والترهيب .

وطالبت الجمعية في بيانها هيئة الأمم المتحدة بـ تحمل مسؤوليتها إزاء ذلك من خلال عملها على ضرورة إرسال بعثات لتقصي الحقائق وتوسيع صلاحيات البعثة الأممية بالصحراء الغربية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان والتقرير عنها شأنها شأن باقي البعثات الأممية في العالم وإلزام الاحتلال باحترام الشرعية الدولية .

وعبرت الجمعية عن تضامنها مع كافة ضحايا القمع المصادرة حقوقهم وحررياتهم من طرف نظام المخزن وإدانيتها لما تتعرض له المدافعة عن حقوق الإنسان المناضلة سلطنة خيا وعائلتها من تعسف وتعنيف واحتجاز قسري.